ANALYTICAL STUDY FOR THE IMPACT OF ECONOMIC REFORM ON ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT TO EGYPTIAN AGRICULTURE SECTOR

EKRAM AHMED EL SAYED ABDELRAHMAN

Agricultural Economic Research Institute, Agricultural Research Center, Giza, Egypt
corresponding author :Ekram_9375@yahoo.com

(Manuscript received 12 February 2019)

Abstract

Egypt has natural resource base and large market size, qualifies to be a major recipient of FDI in Africa and indeed, it is one of the top three leading African countries that consistently received FDI in the past decade. However, the level of FDI attracted especially to agriculture is small compared to the resource base and potential need , the percentage of FDI inflow to the agricultural sector in Egypt decreased from4.68 % during 1982 to 3.37% during 2017/2016 which reflected negatively on agricultural sector contribution on gross national product from 19.9%during 1982 to 11.6% during 2016/2017. This research aims at highlighting the impact of economic reform on Attracting Foreign Direct Investment to Egyptian Agriculture Sector, and examined the impact of FDI on the agricultural sector growth in Egypt during the period (1990-2016), known as the economic reforms. The research is based on the descriptive and analytical methodology and the econometric methodology in determining the relationship, the research employs secondary time series data which spanned (1990 – 2016). The result obtained in the analysis; there exist a positive relationship between foreign direct investment and agricultural sector of Egypt foreign direct investment, it hasn't significant impact on agriculture in Egypt due to the nature, risk and uncertainty of agriculture activity, The R^2 is 0.93 showing that the explanatory variable explains 93% of changes in the dependent variable. Other factors that contribute to agriculture apart from foreign direct investment are captured by the remaining 7% which are not included in the model, from the regression analysis carried out; The questionnaire cleared that, There are many obstacles facing the investor when investing, which limits the attractiveness of investment, such as, unstable political and economic policies, weak infrastructure, global competition for FDI flows as impediments standing in the way of attracting significant FDI flows, political regime, , rate of inflation, interest rate, credit rating and debt service,.. **In the light of the above findings, the followings recommendations are proposed to encourage and improve the inflow of foreign direct investment in Egypt:**

- Economic reform policies encouraged and attract more FDI into Egypt; also Egypt needs to juxtapose foreign investment with domestic investment in order to maintain high levels of income and employment.
- Foreign investment can be effective if it is directed at improving labor skills. Foreign direct investments into Egypt will not on its own lead to sustainable economic growth.

- focus on the Policies' stability of the economy' which enhancement of the internal economy,
- monitoring of benchmarks and business practice, voluntary guidelines, and transfer of Environmentally sound technology
- Government should provide adequate infrastructure and policy framework that will be conducive for doing business in Egypt, so as to attract the inflow of FDI.
- The necessity of activating inter-Arab investments.
- Promoting Agriculture should be the top-most priority of administration in Egypt.

Keyboard: Egypt economy, economic reform, foreign direct investment (FDI), investment climate.

دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادى فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعى المصرى

إكرام أحمد السيد عبدالرحمن

*قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية- الجيزة، مصر،*Ekram_9375@yahoo.com

الملخص والتوصيات

بدأت الحكومة المصرية برنامج للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عام 1991، ثم قامت بتنفيذ برنامج مكمل لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهو برنامج الإصلاح الهيكلى عام 2016 وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومنها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتهيئة المناخ الملائم، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والسياسات التى تضمن تحقيق هذا الهدف، مما يمثل حافزا للمستثمرين الاجانب للاستثمار فى مصر، وبالرغم من ذلك لم يتمكن القطاع الزراعى من جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل يتناسب مع اهميته الاستراتيجية فى المقتصد المصرى ، حيث انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية بالنسبة للاستثمارات القومية من حوالى 4.68% عام 1982الى حوالى 3.37 %عام 2017/2016، مما انعكس سلبيا على مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى من حوالى 19.9% عام 1982، الى 11.6%عام2017، وهى نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في هذا القطاع، لا تستطيع الوفاء بمتطلبات التنمية الزراعية، الامر الذى اثر سلبيا على قطاع الزراعة، ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل وتقويم مدى نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى في استقطاب المزيد من الاستثمارات وخاصة الاجنبية الزراعية المباشرة، وتحديد أسباب ضعف مقدرة القطاع الزراعى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليه، لتقديم المقترحات والتوصيات والاعتمادعلى نتائج البحث فى رسم السياسات الاقتصادية النقدية والمالية الملائمة والتي يمكن أن تساعد واضعى السياسة ومتخذى القرار في تحفيز الاستثمار الاجنبى, وتشريع القوانين المنظمة للاستثمار وخلق المناخ الاستثماري الملائم، وتحقيق زيادة التكوين الراسمالى الزراعى، ليتبوؤا القطاع الزراعى الاولوية والمكانة التي يستحقها ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة بعد سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى. وقد تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى والكمى، كما تم تصميم استمارة استبيان لفئتين (المستثمرين وذوى الخبرة و الاهتمام بمجال الاستثمار)، لضمان الحصول على نتائج أكثر دقة. وتم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الرسمي، كما استخدم البحث التحليل الكمي لقياس اثر سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على جذب الإستثمار الاجنبى المباشر في القطاع الزراعي من خلال قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الزراعى في مصر خلال الفترة (2016-1990)، **وقد توصل البحث إلي النتائج الأتية:**

اوضحت نتائج دراسة العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل نمو القطاع الزراعى، والمتغيرات المفسرة له حيث اتضح معنوية كل من المتغيرات التجارة الخارجية(X_2) والقوة العاملة في الزراعة(x_4), التغير في سعر صرف الدولار الأمريكى (X_5) في حين لم تثبت معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر(X_1)

بالرغم من الإشارة الموجبة المتفقة مع الفرضية، وهذا يعنى رفض فرضية الدراسة، كما لم تثبت معنوية الاقراض الزراعى(X3) وقد ترجع عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المخاطرة واللايقين في القطاع الزراعى, وعدم توفر البنية التحتية الازمة, مما أدى إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة, بالاضافة إلى عدم شفافية ودقة البيانات، وانخفاض نصيب القطاع الزراعى من حجم الاقراض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.

- العلاقة بين قيمة معامل الانفتاح التجاري (X2) و نمو القطاع الزراعى(Y) علاقة طردية، أي أنه بزيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تتسبب فى زيادة نمو القطاع الزراعى بنسبة 0.029.

- العلاقة بين القوة العاملة في الزراعة (X4) ونمو القطاع الزراعى(Y) هي علاقة طردية, أي أنه إذا بزيادة القوة العاملة في القطاع الزراعى بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نمو القطاع الزراعى بنسبة 0.815%.

- -العلاقة بين سعر الصرف (X5) ونمو القطاع الزراعى(Y) هي علاقة طردية ومعنوية, أي أنه إذا بزيادة سعر الصرف في القطاع الزراعى بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نمو القطاع الزراعى بنسبة 0.341%، مع الاخذ فى الاعتبار إن التغير فى سعر صرف الدولار يؤثر تأثيراً موجبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الزراعة بينما يؤثر تأثيراً سالباً على الاستثمارات الزراعية الخاصة، كما يشير معامل التحديد(R2)، إلى ان المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع(Y) الذي يمثل نمو القطاع الزراعى وقد ترجع عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المخاطرة واللايقين في القطاع الزراعى, وعدم توفر البنية التحتية اللازمة, مما أدى إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة, بالاضافة إلى عدم شفافية ودقة البيانات.

-وقد أوضحت نتائج الاستبيان لمجموعة من المستثمرين بالمقابلة الشخصية أو المراسلة لعدد 36 مستثمرا من جنسيات متعددة عام 2017/2016 ، 64 من ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار حول مدى ملائمة المناخ الاستثمارى فى مصر، وأهم العوامل المحفزة ، والمثبطة للاستثمار، والمشروعات الزراعية المرغوبة،...الخ. واتضح من نتائج الاستبيان ان هناك العديد من التحديات والعقبات التي تواجه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، والتي تتعلق بثلاث مجموعات رئيسية وهي قاعدة الموارد الطبيعية، إصلاح السياسات، والمؤسسات. وتتعلق المجموعة الأولى بمحدودية موارد الأراضي والمياه وبالسكان، مثل ضعف المستوى التعليمى والصحى للقوى العاملة اخلاقيات العمل السلبية السائدة فى القوى العاملة أما المجموعة الثانية فتتعلق بالإنحياز للمدن ونظم التخطيط شديدة المركزية، صعوبة تحديد المسئوليات الوظيفية لبعض الأجهزة الحكومية، عدم تفعيل مكاتب الاستثمار فى المحافظات المختلفة بالرغم من انتشارها وقصر بعض الاختصاصات والسلطات على الهيئة العامة للاستثمار وعدم منحها لتلك المكاتب مثل سلطة تخصيص الأراضى والعقارات ومنح التراخيص، وعدم دقة البيانات عن المواقع الاستثمارية، معوقات التصدير، زيادة معدلات التضخم . وبالنسبة لأساليب إصلاح السياسات وتحريرها وضآلة الاستثمار في الزراعة لارتفاع المخاطرة واللايقين فى القطاع الزراعى، المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الزراعية المستوردة على الانتاج المحلي ووجود قطاعات منافسة في جذب الاستثمارات مثل قطاع االبترول والصناعة والتي توفر فرص استثمارية بعائد اكبر واسرع وبدرجة أقل من المخاطرة بالنسبة للمستثمر، ومشكلات الاستقرار السياسي، مما ادى الى توزيع الاستثمارات على نحو غير متكافئ. بالاضافة الى عقبات مؤسسية اخرى مثل تغيير الدور الذي تقوم به الدولة، المحليات، الفساد + البيروقراطية ، ضعف إمكانات الحصول على المرافق الأساسية وعدم كفايتها وكذلك ضعف التمويل الريفي الفعال والكفؤ. وتمثلت مجالات الاستثمار المرغوبة لدى المستثمرين فى مجالات البترول، الصناعة، وبالنسبة للقطاع الزراعى مثل الصناعات الغذائية كصناعة

الألبان واللحوم والمخبوزات، واستصلاح الأراضى الجديدة، وتجارة المواد الغذائيةً. جميع الاراء تقريبا اشارت الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر ايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط ان تكون البنية الاقتصادية قد اعيد هيكلتها بشكل ملائم، اتفقت جميع مفردات عينة الدراسة على ان الالتزام بتطبيق اخلاقيات العمل يساهم باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر . اهم المقترحات لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية والعربية، حيث اتفق جميع مفردات عينة البحث على ان الالتزام بتطبيق **اخلاقيات العمل فى القوى العاملة** يساهم ايجابيا على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، بالاضافة الى الاستقرار السياسى وعدم جواز التأميم أو المصادرة، البنية ألاساسية الجيدة، توقيع اتفاقات ثنائية مع العديد من الدول وخاصة العربية، المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية، تحرير التجارة الخارجية، إعفاءات جمركية، توافر الموارد الطبيعية، تحرير سعر الفائدة، توحيد الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية، الاستمرار فى الإصلاح الاقتصادي التكيف الهيكلى، الخصخصة، حق تملك الأرض، توافر خرائط استثمارية مدروسة، الاعتماد على والثقة من تجارب لمستثمرين سابقين، وتوافر ورخص تكلفة العمالة ، وتوافر وسائل الإتصال، **ويتم تنفيذ التوصيات السابقة من خلال العديد** من الوزارات والمؤسسات المعنية المنوط بها ذلك ، مثل وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ، وزارة الاعلام، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، وزارة التخطيط، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى، بالاضافة الى مكاتب السفارات فى مختلف الدول.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد المصرى، الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلى، الاستثمار الاجنبى المباشر، مناخ الاستثمار .

مقدمة: يؤدى الاستثمار في القطاع الزراعى الى تطوير القوى المنتجة وخلق فرص عمل جديدة وتحديث الابنية والمنشات الزراعية واضافة موارد ارضية من خلال الاستصلاح واستخدام الالات الزراعية والاساليب الحديثة في الزرعة، وتطوير الطاقات الانتاجية الزراعية. بالاضافة الى زيادة التكوين الراسمالي الذي يعد احد الدعائم الاساسية للنمو الاقتصادي ومن ثم تصحيح الاختلالات الهيكلية بزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية ومن اهمها القطاع الزراعى في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم تبنت الحكومة المصرية برنامج للإصلاح الاقتصادى والهيكلى عام 1991، لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة بعد تدهور الاوضاع الإقتصادية، ثم قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج مكمل لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهو برنامج الإصلاح الهيكلى عام 2016 وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومن أهمها تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والسياسات التى تضمن تحقيق ذلك الهدف، مما يمثل حافزا للمستثمرين الاجانب للاستثمار فى مصر، مع الاخذ فى الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية للاستثمار الأجنبي، حيث لا توجه الاستثمارات الأجنبية الى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي ، مما يؤدي الى محدودية المساهمة في تطوير هذه القطاعات ، كالقطاع الزراعى مما يوضح اهمية وضرورة إعادة صياغة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في جذب الاستثمار الاجنبى المباشر بحيث لايكون الاستثمار الاجنبى المباشر بديل عن الاستثمار والادخار المحليين، بل مكمل لهما، وبالشكل الذي يحقق زيادة مستوى التكوين الرأسمالي الزراعى باعتباره أحد العناصر المهمة لزيادة معدل نمو وتطور القطاع الزراعى.

مشكلة البحث

تعانى مصر من انخفاض معدلات الادخار المحلي، وانخفاض موارد النقد الاجنبى مما ينعكس سلبيا على التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي، وتتمثل المشكلة البحثية فى انه وبالرغم من اتباع مصر

برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى 1991، والمجهودات المبذولة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار فى مصر وتطوير قوانين الاستثمار لتهيئة المناخ لجذب الاستثمار المحلى والاجنبى المباشر وإصدار قوانين لحماية المنافسة والملكية وتقديم الضمانات والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب، ومختلف الاتفاقيات المشجعة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الا أن القطاع الزراعى لم يحظ بنصيب يتناسب مع أهميته الاستراتيجية فى المقتصد المصرى بل وانخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية بالنسبة للاستثمارات القومية من حوالى 4.68% عام 1982 الى حوالى 3.37 %عام 2017/2016، مما انعكس سلبياً على مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى من حوالى 19.9% عام 1982، الى 11.6%عام2017[1]، وهى نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في هذا القطاع بسبب عدم قدرة القطاع الزراعى على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى الامر الذى أثر سلبيا على قطاع الزراعة.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل وتقويم مدى نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى في استقطاب المزيد من الاستثمارات وخاصة الاجنبية الزراعية المباشرة، وتحديد أسباب ضعف مقدرة القطاع الزراعى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليه، لتقديم المقترحات والتوصيات، والاعتمادعلى نتائج البحث فى رسم السياسات الاقتصادية النقدية والمالية الملائمة والتي يمكن أن تساعد واضعى السياسة ومتخذى القرار في تحفيز الاستثمار الاجنبى, وتشريع القوانين المنظمة للاستثمار وخلق المناخ الاستثماري الملائم، وتحقيق زيادة التكوين الراسمالى الزراعى، ليتبؤا القطاع الزراعى الاولوية والمكانة التي يستحقها ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة بعد تبنى سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى والكمى ، وقد تم الاعتماد على بيانات المصادر الثانوية والأولية، وقد تم تصميم استمارة استبيان لفئتي (المستثمرين وذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار)، ونظرًا لعدم تناسب عدد المفردات في الفئتين المكونة منهما عينة الدراسة ولضمان الحصول على نتائج أكثر دقة، تم اختيار عينة طبقية عشوائية غير تناسبية، بلغت نحو (100) مفردة، حيث تم اختيار عدد اكبر من الذين لهم خبرة واهتمامات بحثية بالاستثمارات تمثل حوالى64% من حجم العينة، وذلك على حساب عدد أفراد العينة من المستثمرين ويمثلوا 36% من حجم العينة من بين المستثمرين بمحافظات القاهرة الكبرى عام 2017/2016. وقد تم الاعتماد على بيانات منظمة الأونكتاد، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البنك المركزى المصرى...الخ، بالإضافة الى عدد من التقارير ، الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية ومناقشتها

يقصد بالإصلاح الاقتصادي مجموعة من الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات و تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد[2]، **كما يقصد بالاصلاح الهيكلى**[3] ،

---

[1] وزارة التنمية الاقتصادية ، تقارير المتابعة السنوية للخطة ، أعداد متفرقة ، القاهرة.

[2] احمد ابو اليزيد الرسول–السياسات الاقتصادية الزراعية "رؤى معاصرة" مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر–مصر–2004.

[3] خليل حسين، السىاسات العامة، دار المنهل اللبنانى، بيروت، ٢٠٠٦

مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، وهى سياسات اقتصادية جزئية ، هدفها الأساسى تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف الأسباب التى تعيق عمل الأسواق. ومن **اهم مبررات الإصلاح الاقتصادي**[4] الاختلالات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مصر، وما نتج عنها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سلبية على المجتمع، ومن أهم **أهداف الإصلاح الإقتصادي** زيادة الانتاج والانتاجية من ناحية وكذلك التحكم بالطلب من ناحية أخرى ، تحسين أداء النشاط الإقتصادي، تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الإستثمار طويل الاجل، تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وفق أولويات التنمية المحلية وزيادة عائد الاستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية ، وكذلك من خلال تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لمواجهة متطلبات السوق المتغير بإستمرار، ومن أهم **أهداف الإصلاح الهيكلى** زيادة معدل النمو الاقتصادى، زيادة معدلات الاستثمار والادخار، زيادة مرونة الاقتصاد وزيادة قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية والداخلية، الحد من الضغوط التضخمية من خلال تخفيض أسعار الفائدة، والحد من اختلال ميزان المدفوعات. استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية يساعد فى التعرف على اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض الموشرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال الفترة (1991-2017)، والذى يوضح ضعف الاداء الاقتصادي مما انعكس سلبيا على المناخ الاستثماري فى مصر، جدول (1).

جدول(1) اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على بعض الموشرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال الفترة (1991-2017)

البيان	1991	1997	2010	2011	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى%	1.08	5.46	5.1	1.8	4.4	4.35	4.2
التضخم	14.48	9.88	10.11	11.15	10.4	13.8	29.5
نسبة المديونية الخارجية من الناتج	89.12	37.92	15.4	14.8	14.5	16.8	33.3
الميزان التجارى(مليون دولار)	-	(8.6)	(27.2)	(34.0)	(39.1)	(38.7)	(35.4)
سعر الصرف(جنيه/ دولار)	3.14	3.39	5.6	5.93	7.69	10.03	17.75
معدل البطالة%	9.60	8.4	9	12.1	13.1	13.03	12.4

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ،وزراة المالية، اعداد مختلفة.

- نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد4 ،2018.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشرForeign Direct Investment : تختلف خصائص الاستثمار المحلى عن الاستثمار الاجنبى والتى تميز كل منهما، حيث يعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطرعليها المقيمون في دولة أخرى[5]. وحسب تعريف الأونكتاد، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجنبي قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى

[4] احمد حسين عبدالحميد الغنيمى– **الاصلاح الاقتصادى فى الزراعة المصرية** –كلية الزراعة–قسم الاقتصاد الزراعى– جامعة الاسكندرية–2007.

[5] على عبد الوهاب إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974–1990**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16

جنسيتها[6]. يمكن التمييز[7] ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر حيث ان **الاستثمار الأجنبي المباشر** هو قيام المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بممارسة نشاط اقتصادي في دولة ما وبإدارة هذا النشاط سواء كانت الملكية كاملة أو جزءاً في رأس المال المحلي للدولة المضيفة بشكل يضمن سيطرته على إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، بمعنى آخر هو تدفقات رأس المال المستثمر من قبل مؤسسات أجنبية في منشآت لإنتاج السلع المادية في دول الاستقبال، وتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر هي عادة طويلة الأجل، وتطبق نسبة 10% أو أكثر من ملكية الحقوق (رأس مال الشركة المستثمرة) حتى يمكن وصف الاستثمار بأنه استثمار أجنبي مباشر، أما **الاستثمار الأجنبي غير المباشر** فهو الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من قبل الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية أو تكون على شكل اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المضيفة على أن يكون للمستثمر الأجنبي حصة من الأسهم تخوله إدارة الشركة والسيطرة عليها، ومن أهم انواع الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية، الباحث عن الأسواق، الباحث عن الكفاءة، كما ينقسم الى استثمار افقى بهدف احلال الانتاج المحلى محل الواردات للتغلب على القيود التجارية، والاستثمار الرأسى والذى يحفز الانتاج بهدف تقليل التكلفة او زيادة كفاءة الاداء[8]، كما تختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بإختلاف الطرف المستفيد، ومن جهة الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار، ومن جهة أخرى ضوابط وسياسات تحكم سلوكيات وممارسات الشركات الأجنبية، كما يؤدى الاستثمار الاجنبى المباشر الى زيادة مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال توفير رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.

أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة[9]: الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم فى سد أربع فجوات رئيسية وهى الفجوة الادخارية، الفجوة التكنولوجية، فجوه النقد الأجنبى، الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما يجعل اقتصاد الدولة جزءاً من الاقتصاد العالمي، كما ترجع اهمية الاستثمارات الاجنبية الزراعية الى توفير التكنولوجيا الحديثة وافضل الممارسات الزراعية، وتحسين مساهمة القطاع الزراعى فى السوق وزيادة انتاجيته، ومساعدة صغار المزارعين ليدخلوا بكفاءة فى سلسلة الانتاج، لتشجيع التنافسية، وتطوير البنية الاساسية مثل الطرق، وتتضح اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فى القطاع الزراعى من خلال اربعة مؤشرات، **اولاً :**التمويل، **ثانياً** : التخفيف من حدة البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المحلية، **ثالثاً:** تحسين وضع ميزان المدفوعات، **رابعاً** تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، كما يحفيز التوسع فى وزيادة الاستثمار المحلي، وزيادة موارد النقد الأجنبي لتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محلياً وزيادة الصادرات، مما يزيد من معدل التكوين الراسمالي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادى، ومن ناحية اخرى ونتيجة اقتراض المستثمرون الأجانب لتمويل جزء من استثماراتهم من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم، ونتيجة لذلك

---

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،** سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،إصدار 99/1 ،الكويت، ص 2.

[7] دريد محمود السامرائي" **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية** "مركز دراسات الوحدة العربية 2006 ص48.

[8] Elizabeth Asiedu (2002), "**On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?**" , World Development, Vol. 30, No. 1, P. 109.

[9] Alasrag, Hussien. **"Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries".** Munich Personal RePEc Archive, no. 2230 (December 2005), http://mpra.ub.uni-muenchen .de/2230/1/MPRA _paper_ 2230.pdf

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وزيادة عدد المؤسسات المحلية ، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.بينما إذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي إلى خروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل محلها المستثمر الأجنبي، بالاضافة إلى التحكم في الآثار السلبية على البيئة نتيجة أنشطة هذه الشركات والتي من أهمها تعرية التربة، استنزاف الثروات، الاستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات الكيماوية، وتملك الأراضي خاصة من قبل المستثمرين الأجانب مما يشكل تهديد للسيادة الوطنية بالإضافة إلى التأثير على كم ونوع المحاصيل المحلية، مما يستلزم العمل على تعظيم المنافع والقضاء أو الحد من آثاره السلبية.

اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى على المناخ الاستثماري فى مصر[10]: تتضح اهمية التعرف على اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى على المناخ الاستثمارى فى توعية الجهات المسئولة عن الاستثمار فى الدولة عن وضع الدولة ونقاط القوة والضعف فى قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على استقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية، والمساهمة فى صياغة السياسات الاستثمارية لتحقيق ميزة تنافسية مستمرة. وقد ادى الإصلاح الاقتصادي الى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى بصفة عامة بالإضافة إلى قوانين الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار فى مصر، تمثلت فى **الاستقرار السياسى والاقتصادى، بنية تحتية ونظام اتصالات جيد:** تتضمن " 15ميناء تجاري ،51 ميناء متخصص،20مطار، قناة السويس شبكة الانترنت، شبكة طرق محلية..الخ، **التشريعات الضريبية** مشجعة على الاستثمار من ناحية ومحافظة على حقوق الدولة من ناحية اخرى،.حيث اوضح تقرير ممارسة نشاط الأعمال لعام 2013 بالنسبة لمؤشر سهولة دفع الضرائب الذي بموجبه تراجعت مرتبة مصر من المركز 139 في عام 2011 إلى المركز 145 في عام 2013من بين 185 دولة، **فيجب تفعيل الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعربية والدولية،** وبلغ عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة التى عقدتها مصر نحو 113 اتفاقية عام 2013[11]، كما ان مصر عضو فى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار منذ عام 1972[12]، وقد أقرت التشريعات والقوانين المصرية العديد من الضمانات فانها تؤكد على ذلك من خلال انضمامها الى مؤسسات ومنظمات دولية وعقدها للاتفاقيات مثل اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية ،و المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ،الكوميسا، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وغيرها، تم وضع معايير دولية لمعاملة الاستثمارات الدولية من خلال الموافقة على مواثيق مثل" إعلان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات، الذى أعلنت مصر انضمامها إليه في عام2007، كما يعانى المقتصد المصرى من فجوة هيكلية بين الادخار

---

[10] أميره حسب الله محمد، محددات **الاستثمار الاجنبي المباشر في البنية الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)**، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005/2004.

[11] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمى2014**،الاستثمار فى اهداف التنمية المستدامة:حطة عمل، نيويورك وجنيف، الامم المتحدة،2014.

[12] Centre International pour le Règlement des Différends Relatifs aux Investissements CIRDI,**Rapport annuel 2014**, Washington, DC : Banque Mondiale, 2014, p 9-13.

والاستثمار في الاقتصاد المصري مما يعكس عدم كفاية حجم الادخار المحلي لتمويل الإنفاق الإستثماري، وخاصة بعد انخفاض المساعدات والمعونات الانمائية الى مصر شكل(2،1).

مناخ ومحددات الاستثمار الاجنبى فى مصر: يمكن تعريف مناخ الاستثمار[13] بأنه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتاح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة، وإيجاد فرص عمل، وخفض تكاليف مزاولة الأعمال، وتتمثل اهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر[14] فى هيكل التكاليف في البلد المضيف

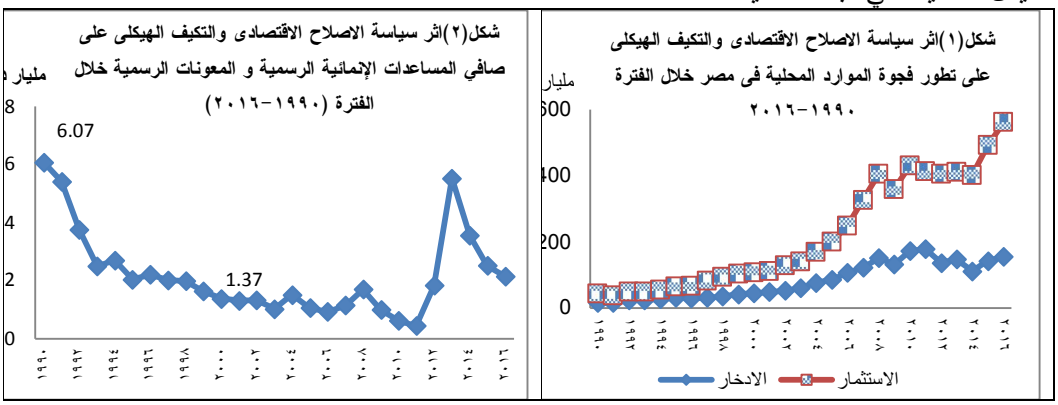

المصدر: جمعت من موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية

الإختلاف في العائد، معدل نمو السوق، والصفات المؤسسية للبلد المضيف ومقدرة البلد المضيف على جذب واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، والتى تعتمد على عوامل من اهمها مناخ الإستثمار والتجارة، جودة البنية التحتية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي والاقتصادي مستوى تعليم القوى العاملة وغيرها. كما تعتمد الشركات عند المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار على البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة المستضيفة،ومدى تيسير الاعمال بالدول المضيفة ، بالاضافة الى المحددات الاقتصادية[15]، **ويمكن تقييم المناخ الاستثماري فى مصر من خلال**[16] المؤشرات الكمية الاقتصادية التى تصدرها المنظمات الدولية ، والتى تعتمد عليها المستثمر الأجنبى في تحديد الدول الاكثر ملاءمة لتنفيذ نشاطاته وذلك قبل توجيه استثماراته الى بلد ما، ومن أهم تلك المؤشرات الاتى:

- **مؤشرات التنافسية Competitiveness Index :** انخفض ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية من المرتبة 58 عام 2003 الى 94 عام 2010 /2011ثم المرتبة 81 عام2012/2011 من بين 142 دولة ، ثم استمر الانخفاض حتى بلغ المرتبة 100 خلال عام 2017 [17] جدول(2).

---

[13] رئاسة الجمهورية ،المجالس القومية المتخصصة،" موسوعة المجالس القومية المتخصصة" ،المجلد الثاني والثلاثون،الكتاب السنوي، . 2005-2006ص. 22

[14] De Mello, L. (1997) "**Foreign Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey**", Journal of Development Studies, October.1997.

[15] UNCTAD, World Investment Report: **Trends and Determinants, Overview** (New York and Geneva ,1998, p. 91

[16] World Bank Doing Business 2013. *Ranked out of 185 economies around the world.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العالمي**. اعداد مختلفة.

[17] World Economic Forum, **Global Competitiveness Reports**, 2002- 2018.

جدول (2) اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تنافسية الاقتصاد المصري

السنة	الترتيب	التغير في الترتيب
2004/2003	58	
2011/2010	142/81	↓
2012/2011	94	↓
2013/2012	144/107	↓
2014/2013	148/118	↓
2015/2014	144/119	↓
2016/2015	140/116	↑
2017/2016	138/115	↑
2018/2017	137/100	↑

Source:The World Economic Forum," The Global Competitiveness Report".2017.

- مؤشر اداء الدولة فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر[18]: انخفض ترتيب مصر فى مؤشر اداء الدولة فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر من المرتبة 46 عام 1993الى 102 عام 2000 الى57 عام،2010، ثم المرتبة 62 عام 2011.

-مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال[19] : انخفض ترتيب مصر فى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المرتبة 108 عام2011 الى المرتبة 110 عام 2012 ، ثم بلغ المرتبة 128خلال عامى 2014 ، 2016[20] على الترتيب.

-مؤشر التنمية البشرية: احتلت مصر المرتبة120عام 1997، (115) عام 2000، ثم 110عام 2010 بينما انخفضت الى المرتبة (112) (110) عام2012، 2014[21].

-مؤشر الشفافية: انخفض ترتيب مصر فى مؤشر الشفافية من المرتبة41 عام 1996الى 63 عام 2000 الى المرتبة98 عام 2010، ثم المرتبة90 عام 2013 .وبالرغم من الجهود المبذولة مازالت هناك مجموعة من القيود والمشاكل التى تحد من تزايد معدلات الاستثمار وتؤثر بشكل سلبى على كفاءته وقدرته التنافسية جدول (3) ومن اهمها عجز الموازنة ، جودة التعليم . التدريب، الصادرات.

جدول(3) أهم أسباب تأخر ترتيب مصر في تقرير التنافسية

البيان	2016-2015	2017-2016	2018-2017
بيئه الاقتصاد الكلي	140/137	138/134	137/132
عجزالموازنة%GDP	139	132	128
الدين الحكومى %GDP	124	117	121
جودة التعليم الابتدائي	139	134	133
جودة نظام التعليم العالي	139	135	130
التدريب	139	136	135
الصادرات%GDP	131	132	128
الاجر والانتاجيه	126	126	107

Source: The World Economic Forum," The Global Competitiveness Report" , Different issues.

اثر السياسات الاقتصادية المصرية على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى مصرخلال الفترة(1990-2017): اعتمدت الحكومة المصرية تنفيذ سياسات مختلفة منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بدا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر منذ بداية القرن العشرين، وقد انخفضت فى اوائل الستينيات بسبب حركة

UNCTAD, **Inward FDI Performance and Potential Index Rankings**,1990 – 2010, www.unctad.org/fdistatistics

[19] **Egypt in the global economy: strategic choices for savings,investments, and long term growth**", doing business, 1st march 1998.

[20] البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**،2005–2016.

[21] برنامج الأمم المتحدة الانمائي،**" تقرير التنمية البشرية - 2014 المضي في التقدم :بناء المنعة لدرء المخاطر** "،2014.

التاميمات [22] لكل الانشطة الاقتصادية التى يزاولها مصرى او اجنبى، وسيطرت الدولة على مؤسسات الاعمال واعتبرت تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبرامج حرية التجارة على أنها طرق إستعمارية جديدة، لم تكن الحكومة المصرية ترحب كثيرا خلال السبعينيات بالاستثمار الأجنبى المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول، واتبعت الحكومة سياسة الاقتصاد المركزي الموجه، حيث سيطرت الحكومة على أهم الأنشطة الاقتصادية مع تطبيقها لسياسة حماية الصناعات المحلية، وقد نتج عن ذلك تقليص دور القطاع الخاص وكذا الحد من تدفقات رأس المال الأجنبي لأن القرارات المتعلقة بالاستثمار في مصر كانت قرارات سيادية، ومع عقد الثمانينيات اختلف الوضع، وتنافست مع الدول الاخرى لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن اهم السياسات المؤثرة على جاذبية الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبى المباشر والتى تعتمد على الحوافز المالية والضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، وتوفير بنية تحتية متقدمة،...الخ، جدول(4). مما يوضح ضرورة تقييم الاستراتيجية المتبعة فى استقطاب الاستثمار الاجنبى المباشر، من خلال اتجاهات و تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى مصر.

جدول(4) السياسات المؤثرة على جاذبية الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبى المباشر

السياسات الكلية	السياسات الصناعية	سياسات اخرى
- التحكم فى الديون الخارجية - تطوير سوق العمل - تعزيز السياسات التجارية والبنية التحتية - تحرير التجارة - تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وخفض العجز التجاري.	- تطوير القطاع الصناعى - الحوافز المالية والتمويلية - تسهيل الاجراءات الادارية - تشجيع البحث العلمى واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى التصنيع - تنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي:	- النفاذ الى اسواق ،وتطوير وسائل النقل. - الاندماج فى الاقتصاد العالمى - تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات . - محاربة الفساد - الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار - توفير الموارد الطبيعية

Source : Dirk Willem te Velde(2002) : **Government policies for inward foreign direct investment in developing countries: implications for human capital formation and income inequality**, OECD development center, Working Paper No. 193. P18.

عانت مصر خلال فترة الانفتاح من العديد من الاختلالات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية، مما ادى الى تطبيق الحكومة المصرية برنامج" الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي "عام ١٩٩١، بهدف إصلاح الاختلال بين جانبي العرض والطلب في الاقتصاد المصري وفي ميزان المدفوعات من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية لمواجهة العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، وتعزيز السياسات الداعمة للاستثمار، كما صدر القانون رقم 95 لسنة 1992 لتنظيم سوق المال لإزالة المعوقات أمام المستثمرين، وتنظيم تأسيس الشركات، مع اعطاء حوافز للمستثمرين فى الأوراق المالية، وتنفيذ برنامج الخصخصة منذ بداية التسعينات خلال الفترة (1991-2000) كما صدر القانون رقم (٨)لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار باعتباره القانون المُوحَّد للاستثمار، بالإضافة إلى البدء فى تنفيذ عدد من المشروعات الزراعية العملاقة ، " توشكى ومشروعات التوسع الزراعى الافقى فى

[22] Saleh S.Abdelazim, **Structural Adjustment and the Dismantling of Egypt's Etatist System,** Doctoral dissertation, Sociology, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University, November 15, 2002, p 22-23.

كل من سيناء وشرق وغرب الدلتا" ، كذلك تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (284) لسنة ١٩٩٧ لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمحلية في قطاعات اقتصادية ، ومناطق جغرافية جديدة ، وازدادت مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية، مما ادى الى زيادة اجمالى الاستثمارات، وتدفقها الى قطاعي الخدمات والبترول والغاز، ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1998 باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر والذي تم من خلاله إعطاء العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات للاستثمار، والذى تم تعديله بالقانون رقم 13 لسنة 2004، بهدف تيسير اجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته، وقدمت قوانين تشجيع الاستثمار المتعاقبة مزايا للمستثمرين، وامتيازات لمشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر، مثل عدم جواز فرض الحراسة أو التأميم على راس المال المستثمر فى مصر، واعفاء الأرباح من حصة راس المال فى المشروع وتحويل صافى الربح وجزء من المرتبات والأجور للخارج بالعملات الأجنبية، وأيضا إعادة تصدير المال المنتفع بأحكام القانون عينا أو نقدا،...الخ. واعتمدت مصر فى تمويل خطط التنمية على تحويلات العاملين، والمساعدات الانمائية، واحتلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المرتبة الثالثة، بالرغم من انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى حوالى1.9٪[23] من الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط الفترة(1991-2003)، نتيجة عوامل داخلية وخارجية من اهمها حرب الخليج، الأزمة المالية في دول شرق آسيا، وانخفاض أسعار البترول، وأزمة تعثر الديون المصرفية فى مصر، وزيادة الدين العام الداخلي حوالى ٩٦,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي، مما ادى الى تراجع مركز مصر في مؤشر التنافسية العالمية إلى المركز 62 عام 2004 مقارنة بالمركز (41) عام 2000[24]، وقد عملت الحكومة المصرية على إصلاح قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي في مصر خلال الفترة (2004-2010)، فإصدرت قانون البنك المركزي رقم (٨) لسنة ٢٠٠٣ بهدف تنظيم القطاع المصرفي، كما تم إنشاء وزارة للاستثمار في ٢٠٠٤ لزيادة معدل الاستثمار وتعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بمجال الاستثمارات في مصر وتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في مصر .كذلك صدرت عدة قوانين خاصة بالاستثمار، مثل القانون رقم(94) لسنة ٢٠٠٥، والقانون رقم (19) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لسنة ١٩٩٧، وقانون رقم (3) لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ...الخ، مما ادى الى تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة (2004-2008) الى نحو 40.36 مليار دولار، تمثل6.45% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خلال متوسط الفترة(2004-2008) ، وتضمنت الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية (08/2007 -2011 /2012) هدف رقمي للاستثمار الأجنبي المستهدف اجتذابه إلى مصر، حيث استهدفت[25] زيادة الاستثمار الأجنبي من نحو 7 مليار دولار في عام 2007 الى نحو 14 مليار في 2011. وزيادة [26] معدل الاندماج في الاقتصاد العالمي من 60% - 67% تداعيات الأزمة العالمية 2008، والاحداث السياسية عام 2011 حالت دون تحقق هذا الهدف، كما تم العمل على تطوير وتنظيم القطاع المالي بهدف إتاحة التمويل اللازم لتعزيز الاستثمار الخاص، مما ادى الى انخفاض معدلات عجز الموازنة والدين الداخلي والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٩.٧٪،

[23] Unctad : World Investment Report, 2004

[24] World Economic Forum, **Global Competitiveness Reports**, 2000- 2007

[25] وزارة التنمية الاقتصادية ، الخطة الخمسية السادسة08/2007 –2011 /2012) ، ص 60.

[26] وزارة التنمية الاقتصادية ، الخطة الخمسية السادسة(08/2007 –2011 /2012) ص ص 88 – 89.

٦٤.٣٪ ، ١٨.٢٪ خلال متوسط الفترة(2004-2010)، كما ارتفع الاحتياطي النقدي الأجنبي ليبلغ نحو ٣٥,٢ مليار دولار خلال متوسط الفترة(2004-2010) وعلى جانب الاستثمار، بلغت الاستثمارات الخاصة نحو 100 مليار جنيه سنويا تمثل حوالي ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتم تأسيس أكثر من ٥٣٪ من إجمالي الشركات القائمة في مصر منذ ١٩٧٠، كذلك ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى نحو 48 مليار دولار خلال الفترة (2004 – 2010) ، وبلغت نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة حوالي 5.54٪ من الناتج المحلي الإجمالي. خلال متوسط الفترة (2004 – 2010)، واحتلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المرتبة الثانية فى تمويل التنمية بعد تحويلات العاملين خلال متوسط الفترة(2004-2010). واوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فى الدول العربية عام 2015،ان الدول العربية قامت باجراءات لاصلاح مناخ الاستثمار" خلال الفترة بين عامي (2005-2014)[27] نحو (197) اجراء خاص بمؤشر بيئة أداء الأعمال" 43إصلاحا فى مؤشر بدء النشاط التجاري و36 إصلاحا في مؤشر الحصول على الائتمان، و33 إصلاحا في مؤشر التجارة عبر الحدود، ثم 27 إصلاحا في مؤشر دفع الضرائب"، قامت مصر بنحو (24) إصلاحا، الإمارات(20) إصلاحا، المغرب والسعودية (19)إصلاحا، الأردن (15) إصلاحا، تونس(14) إصلاحا، فلسطين وموريتانيا (10) إصلاحات لكل منهما، (66) إصلاحا توزعت على باقي الدول العربية الأخرى، وقد استحوذت قطاعات البترول والغاز والنقل والمواصلات والصناعة والتعدين على معظم تلك الاستثمارات، عانت مصر من انخفاض فى تدفق الاستثمار الأجنبي، وهروب رؤوس الاموال المحلية

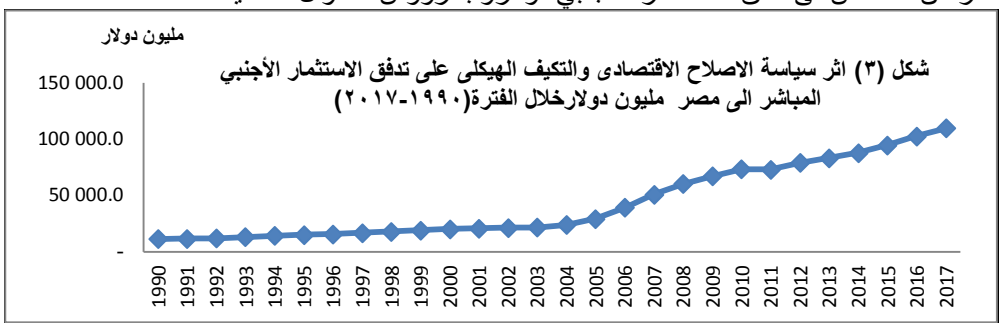

شكل (٣) اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر مليون دولارخلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٧)

والاجنبية الى الخارج، وانخفاض حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج في أعقاب الأزمة المالية العالمية والأوضاع الاقتصادية والسياسية بعد ثورة 2011، ومن ثم انخفضت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي من حوالى 2.98%عام2010 الى حوالى (0.21%)عام2012/2011 مما يدل على هروب الاستثمار الأجنبي المباشر من مصر، كما ازداد معدل البطالة الى حوالى 13.2% عام 2014/2013، واستمر هذا الوضع حتى عام2014 ، وبعد استقرار الاوضاع السياسية استعادت الاقتصاد المصرى الثقة الدولية عام 2015 ، مما ادى الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الى نحو 109 مليار دولار عام 2017 تمثل حوالى 3.75٪ من الناتج المحلي الإجمالي، شكل(4).

27 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة الأعمال في الدول العربية لعام 2015 ، الكويت، 2015، ص10.

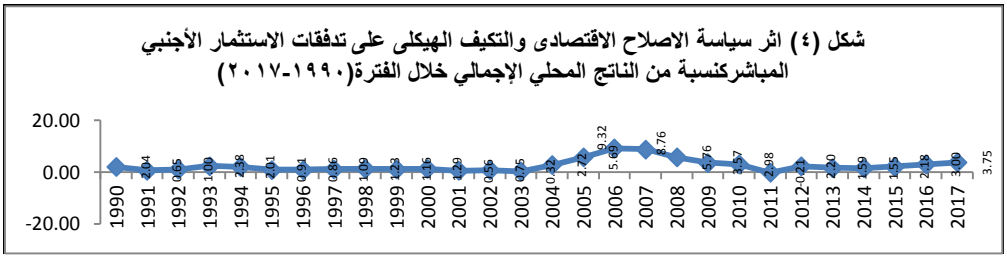

Source: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

وبدراسة الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى بالنسبة لاجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر انخفضت الى حوالى 3.76% خلال متوسط الفترة (2015/1994-2014/1993) الاصلاح الاقتصادى اى ان الاصلاح الاقتصادى لم يؤدى الدور المنوط به و انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى القطاع الزراعى مقارنة بقطاعات الاخرى ، كما ازداد معدل الفقر من ٢٦,٣ ٪ عام2014 الى ٢٧,٨ ٪عام 2015، وتراجع مركز مصر في مؤشر التنافسية العالمية إلى المركز ١١٥ من بين 138 دولة عام 2016، مقارنة بالمركز ٨١ من بين ١٤٢ دولة عام ٢٠١٠، وانخفض ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال من المركز ١١٢ عام 2010 مقارنة بالمركز ١٣١ من إجمالي ١٨٩ دولة عام 2016. ثم قامت الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلى فى عام ٢٠١٦ استكمالاً للبرنامج الأول فى عام ١٩٩١ وذلك لمعالجة الضعف فى المتغيرات الاقتصادية الكلية، تشجيع النمو الاقتصادى، علاج العجز فى ميزان المدفوعات والعجز فى الموازنة العامة للدولة، البطالة والتضخم. ومن اهم أهداف برنامج الإصلاح الهيكلى فى عام ٢٠١٦ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة المناخ الملائم لذلك واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والسياسات التى تكفل تحقيق هذا الهدف، واحتلت مصر في مؤشر التنافسية العالمية المركز 100 من بين 137 دولة عام 2018/2017.

اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة(2003-2017): تركزت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في عدد محدود من الدول ، واحتلت المرتبة الاولى دولة الإمارات بعدد مشروعات بلغ نحو4823 مشروع، يمثل حوالى37.09% من اجمالى الدول العربية، واحتلت المرتبة الثانية دولة السعودية بنحو 1456 مشروع، يمثل حوالى 11.2% من اجمالى الدول العربية ، بينما احتلت المرتبة الثالثة دولة مصر بنحو 968 مشروع أجنبى يمثل حوالى 7.45%من اجمالى الدول العربية وذلك خلال الفترة (2003 - 2017) ، مما يوضح زيادة عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وخاصة بعد انشاء وزارة الإستثمار والتى عملت على تسهيل إجراءات بدء المشروعات الإستثمارية من نحو 43 مشروع عام 2003 إلى نحو108 مشروع عام 2009، وبسبب الاحداث السياسية عام 2011 انخفض عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشرفى مصر الى نحو 54 مشروع عام 2011 ، ثم ازداد الى نحو 113 مشروع عام 2017 ، وقد بلغت قيمة التكلفة الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو223391 مليون دولار خلال الفترة(2003 - 2017) جدول (5).

جدول (5) اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر فى مصر خلال الفترة (2003-2017)

	عدد المشروعات	معدل التغير	التكلفة مليون دولار	معدل التغير	عدد الوظائف	معدل التغير	عدد شركات الاستثمار الاجنبى المباشر	معدل التغير
2003	43	-	4199.4	-	14338	-	41	-
2004	35	-18.60	1598	-61.95	7178	-49.94	34	-17.07
2005	47	34.29	11947.1	647.63	16982	136.58	45	32.35
2006	56	19.15	11012.2	-7.83	23436	38.00	50	11.11
2007	54	-3.57	11863.6	7.73	13635	-41.82	52	4.00
2008	84	55.56	10147.5	-14.47	29225	114.34	78	50.00
2009	108	28.57	18473.9	82.05	21688	-25.79	76	-2.56
2010	79	-26.85	9499.8	-48.58	19011	-12.34	69	-9.21
2011	54	-31.65	5417	-42.98	13163	-30.76	50	-27.54
2012	62	14.81	9124.7	68.45	14878	13.03	49	-2.00
2013	48	-22.58	3196.7	-64.97	6107	-58.95	41	-16.33
2014	59	22.92	18174.8	468.55	22823	273.72	46	12.20
2015	66	11.86	14636.2	-19.47	12835	-43.76	45	-2.17
2016	60	-9.09	40913.7	179.54	14091	9.79	51	13.33
2017	113	88.33	37669	-7.93	30174	114.14	63	23.53
المتوسط	64.53	11.65	13858.24	84.70	17304.27	31.16	52.67	4.97

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات FDi Intelligence From The Financial Times

- **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة**: استوعبت مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر فى مصر أعداد كبيرة من العمال في مختلف التخصصات، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 259562 فرصة عمل خلال الفترة(2003 - 2017) جدول (5) شكل(5).

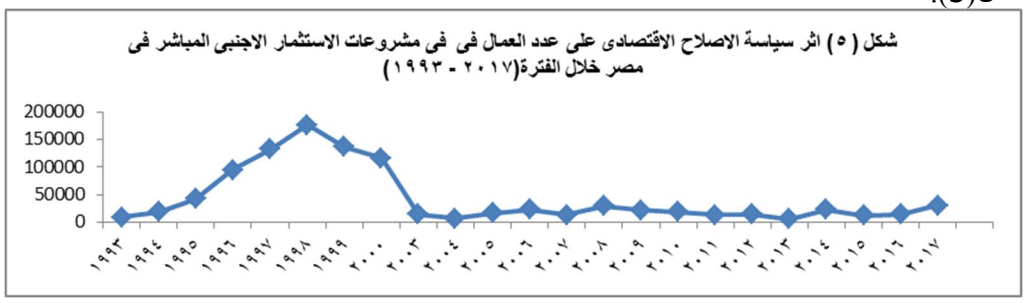

المصدر: اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية ،الاسكندرية ، مصر،2004 .المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت، اعداد مختلفة.

التوزيع الاقليمى لتكلفة الاستثمارات الواردة الى مصر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2011 -2017): توزعت تكلفة الاستثمارات الواردة الى مصر حسب الأقاليم المستثمرة على اوروبا ، الشرق الاوسط، اسياوالمحيط الهادى، امريكا الشمالية، افريقيا، حيث تمثل حوالى 49.7%، 40.8%، 5.6%، 3.2%، 0.7% على الترتيب خلال الفترة (2011 - 2017) شكل(6).

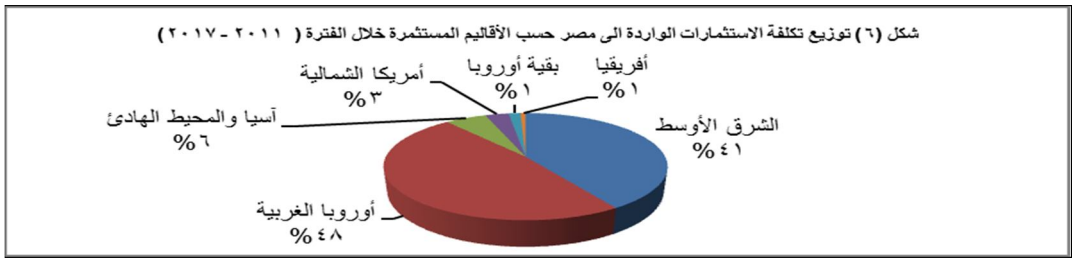

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر:

يتضح اثر الاستثمار المحلى او الاجنبى ودوره في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لان التوزيع القطاعي للاستثمارات يعكس طبيعة توجه السياسة الاقتصادية للدولة ورؤيتها المستقبلية، وتتجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى نحو (9) قطاعات رئيسية الشكل (7) وقد هيمنت قطاعات البترول ، التمويل، الصناعة على معظم تلك التدفقات خلال الفترة (2015/2008-2014/2007). ان قطاع البترول[28] يحتل المرتبة الأولى لاستئثاره بالنصيب الاكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالى 58,34% من اجمالى التدفقات كمتوسط للفترة (2015/2014-2008/2007)، بالرغم من أنه احد القطاعات التي لا تحتاج لأيدي عاملة كثيرة ،بينما يأتي قطاع الزراعة في اخر قائمة الجاذبية الاستثمارية من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالى 0.79% من اجمالى التدفقات فى متوسط الفترة (2015/2008-2014/2007).

شكل (7-1) **الهيكل القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة خلال متوسط الفترة(1997-2015/2014)**

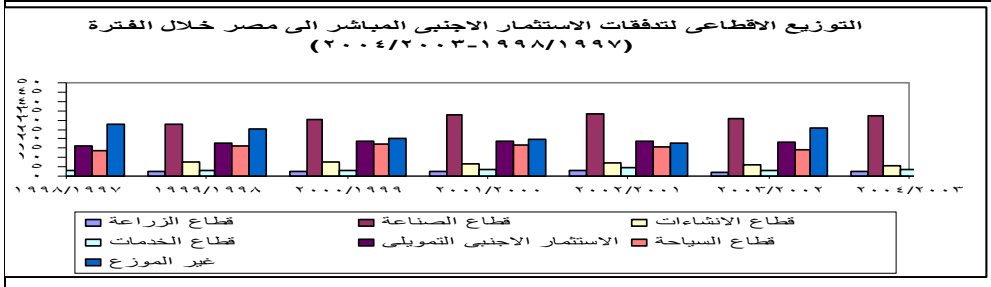

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد التاسع والأربعون، العدد الرابع 2008 /2009 ، ص 103.

شكل (7-2) الهيكل القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة خلال متوسط الفترة(2015/2014- 2008/2007)

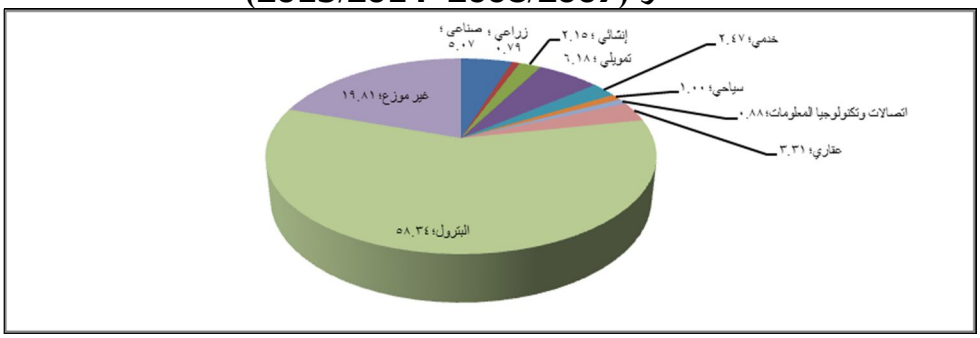

- البنك المركزي المصري، التقرير، اعداد مختلفة.

[28] تم إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع البترول المصري اعتباراً من السنة المالية 2005

اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى على توزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعية فى أهم مجالات وأنشطة القطاع الزراعى: يتضمن القطاع الزراعى العديد من المشروعات والانشطة والتى يتم تمويلها جزئياً أو كلياً بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن اهمها استصلاح واستزراع الاراضى، التصنيع الزراعي ومشروعات التكامل الصناعى الزراعى، مشروعات الانتاج الحيوانى و الداجنى السمكى والمجازر الالية[29]. ويعرف الاستثمار في القطاع الزراعى بأنه الاستثمار الذي يتضمن شراء الأرض واستصلاحها واقامة مجتمعات عليها، من دون اشتراط العائد الكبير ولاسيما العائد المباشر، فمن المعروف أن العائد الكبير لايظهر الاعلى المدى الطويل، فأستصلاح الأراضى لا يأتي بعائد إلا بعد مدة طويلة تتراوح بين 5-15 عام، ويتضح من شكل (1-8) تذبذب قيمة الإستثمارات االزراعية الأجنبية المباشرة فى مجال استصلاح واستزراع الاراضى وبلغت اقصى قيمة نحو 3281.41 مليون جنيه عام 2007/2006، وادنى قيمة نحو 22.57 مليون جنيه عام 2004/2003، تمثل حوالى292.6%،2.01% من متوسط الفترة(2015/2014-2001/2000) والبالغ نحو1121.44[30]مليون جنيه، وبالنسبة لمجال الإنتاج الحيوانى والداجنى والثروة السمكية، بلغت اقصى قيمة نحو 580.26 مليون جنيه عام 2009/2008، وادنى قيمة نحو 6.53 مليون جنيه عام 2002/2001 شكل (2-8) ، تمثل حوالى 384.49%، 4.32% من متوسط الفترة(2001/2000-2015/2014) والبالغ نحو151.91مليون جنيه خلال متوسط الفترة(2001/2000-2015/2014)، بمعدل نمو حوالى152% خلال متوسط الفترة (2000/ 2001-2015/2014)، جدول (6). كما ازدادت قيمة الإستثمارات االزراعية الأجنبية المباشرة فى مشروعات

جدول(6) اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى على معدل النمو فى قيمة الاستثمارات الاجنبية الزراعية المباشرة فى أهم مجالات وأنشطة القطاع الزراعى خلال الفترة 2000/2001-2014/2015

السنة	معدل النمو فى استصلاح واستزراع الاراضى	معدل النمو فى انتاج حيوانى وداجنى وسمكى	معدل النمو فى مشروعات تكامل صناعى زراعى	معدل النمو فى مجازر الية	معدل النمو فى انشطة زراعية اخرى
2002/2001	207.35	-85.52	-	-20.68	6.99
2003/2002	152.68	307.87	-94.32	-84.15	-74.55
2004/2003	-89.80	155.19	-5738.78	10.07	4675.19
2005/2004	623.46	-51.01	-122.87	-100.00	-35.82
2006/2005	156.45	1157.83	-70.96	0.00	-48.56
2007/2006	683.76	-67.22	-97.39	-68.75	-27.38
2008/2007	-17.29	22.74	17163.30	-86.24	38.33
2009/2008	-72.82	244.44	-7.76	-23.36	233.82
2010/2009	855.49	-91.54	-516.57	-73.39	-99.64
2011/2010	-89.23	67.40	-184.88	-100.00	22804.68
2012/2011	-91.54	562.72	-137.43	-	-98.83
2013/2012	1331.44	-89.51	-207.21	6592.63	17964.99
2014/2013	-88.16	-69.43	816.06	-98.28	-89.03
2015/2014	125.39	66.34	-100.00	2991.57	-28.10
المتوسط	263.37	152.17	823.17	638.53	3230.15

المصدر : قطاع نظم المعلومات، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، وزارة الاستثمار ، بيانات غير منشورة .

SOURCE: Mohamed Hamdy Salem, International Investments in Agriculture in the Near East' Evidence from Egypt,Morocco and Sudan' , FAO Regional Office for the Near East, Cairo, Egypt,2011,PP36-38.

[29] FAO International investments in agriculture in the Near East. Evidence from Egypt,Morocco and Sudan. Rome: FAO. (2011).

[30] قطاع نظم المعلومات، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، وزارة الاستثمار ، بيانات غير منشورة .

شكل(8) بيان بتوزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعيةالمباشرة فى أهم مجالات وأنشطة القطاع الزراعى خلال الفترة 2014/2015-2001/2000

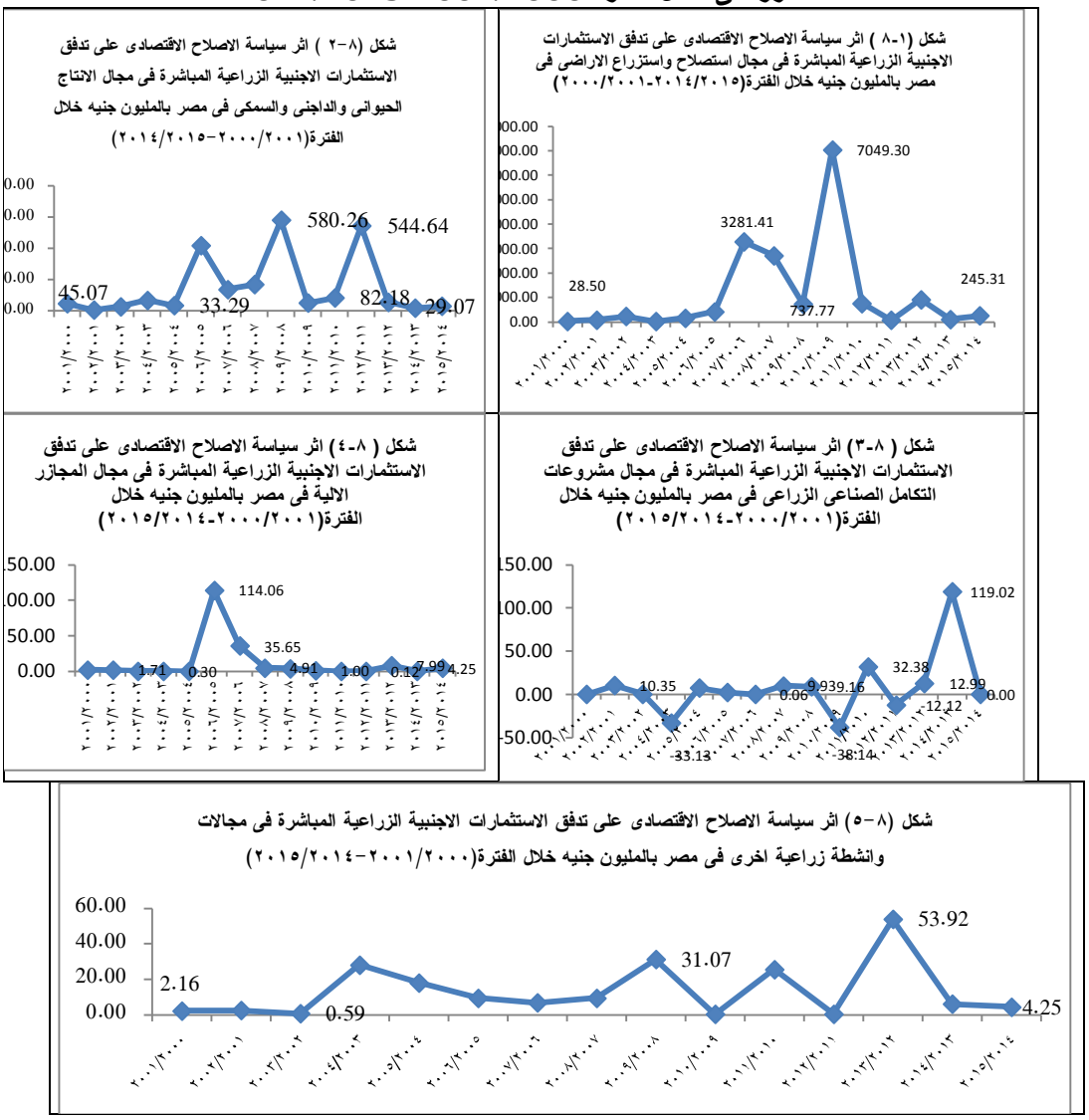

المصدر: قطاع نظم المعلومات، الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، وزارة الاستثمار ، بيانات غير منشورة .

التكامل الصناعى الزراعى من نحو 10.35 مليون جنيه عام 2002/2001، الى نحو 119مليون جنيه عام 2014/2013 شكل(3-8)، فى تمثل حوالى111.31%،1280.36% من متوسط الفترة (2015/2014-2001/2000) والبالغ نحو9.30 مليون جنيه خلال متوسط الفترة(2001/2000-2015/2014)، تمثل حوالى 2% من اجمالى قيمة لإستثمارات االزراعية الأجنبية المباشرة فى القطاع الزراعى خلال متوسط الفترة(2015/2014-2001/2000)، كما ازدادت قيمة الإستثمارات الزراعية الأجنبية المباشرة فى مجال المجازر الآلية، من نحو 2.16 مليون جنيه عام 2001/2000، الى نحو 4.25 مليون جنيه عام 2015/2014 شكل (3-8) ، تمثل حوالى18.36%، 36.19% من متوسط الفترة (2015/2014-2001/2000) والبالغ نحو11.75 مليون جنيه، بينما بلغ نصيب المشروعات والانشطة الزراعية الاخرى من اجمالى الإستثمارات االزراعية الأجنبية المباشرة شكل (4-8) نحو13.16مليون جنيه تمثل 1.01% من من متوسط الفترة (2001/2000-2015/2014).

يتضح مما سبق ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه نحو القطاعات والانشطة التي يتوقع ان تحقق عائد مرتفع ، كما يتضح من التوزيع القطاعى للاستثمارات الاجنبية المباشر فى مصر انه لا يتسق مع قدرة القطاعات الاقتصادية على توفير فرص العمل، بالاضافة الى انخفاض الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الزراعى المباشر من اجمالى الاستثمار الخاص فى القطاع الزراعى من حوالى 22.15% خلال الفترة (1972-1989) وتمثل فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادى، الى حوالى 20.3% خلال الفترة (1990-2015) وتمثل فترة الاصلاح الاقتصادى جدول(7)، مما يوضح انه لا يمكن ان ينمو القطاع الزراعى فى ظل انخفاض التكوين الراسمالى الزراعى واعتماده بنسبة كبيرة على الاستثمار الحكومي ، لان الاعتماد على الاستثمار الحكومي فقط " البنى التحتية والاستثمار البشري والبحوث العلمية والتدريب والتعليم "، ليس كافيا بل يجب تفعيل الاستثمار الخاص المحلى والاجنبى وزيادة مساهمته في التكوين الراسمالي.

جدول(7) الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى المباشر من اجمالى الاستثمار الخاص فى القطاع الزراعى خلال الفترة (1972-2015)

القطاع / السنة	الزراعة
1979-1972	%27.6
1989-1980	%16.7
1999-1990	%16.2
2009-2000	%30.6
2015-2010	%13.3
متوسط فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادى	%22.15
متوسط فترة الاصلاح الاقتصادى	%20.3
اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى	(%2.12)

- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط ، والمتابعةوالاصلاح الادارى، البنك المركزي المصري، التقرير، اعداد مختلفة

Shima'a Hanafy, Patterns of Foreign Direct Investment in Egypt,Descriptive Insights from a Novel Panel Dataset at the Governorate Level, Joint Discussion Paper Series in Economics , University Marburg ,2015, p21.

التوزيع المكانى للاستثمار الاجنبى فى القطاع الزراعى: تعتمد سياسة الإصلاح فى مصر على ثلاث ركائز وهي خلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص، والتكامل المكاني، وتضمين كافة فئات المجتمع، فتحرص الحكومة المصرية علي تخفيف ظاهرة التركيز الشديد للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية في المدن والمراكز الحضرية، بحيث تتناسب الاستثمارات المحلية والاجنبية مع المشروعات المستهدفة في المحافظات المكونة لكل اقليم، يتضح من شكل (9) الاختلال الجغرافي في توزيع مشروعات الاستثمار الاجنبى المباشر فى القطاع الزراعى، حيث تستحوذ 10 محافظات على 90% من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى مصر خلال الفترة(2010-1992) ، وتستحوذ محافظتى القاهرة والجيزة على60% من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى مصر، كما احتلت محافظة القاهرة المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمار الاجنبى فى قطاع استصلاح الاراضى بها، بالرغم من كونها محافظة حضرية، يليها محافظة اسوان، والجيزة فى المرتبة الثانية والثالثة، مما ينعكس سلبا على التنمية

الاقليمية بشكل يؤدي الى النمو غير المتوازن بين محافظات الاقاليم المختلفة ، ويوضح التوزيع الجغرافي لمشروعات المستثمرين الاجانب ان المستثمرين الأجانب غير مستعدين للاستثمار خارج المحافظات الحضرية الكبرى وذلك نتيجة لتوافر البنية التحتية الأساسية لقيام أي من المشروعات الاستثمارية (طرق، كهرباء، مواصلات،... الخ).

شكل (٩) الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافى للاستثمارات الاجنبيةالمباشرة فى اهم المحافظات المصرية خلال متوسط الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠)

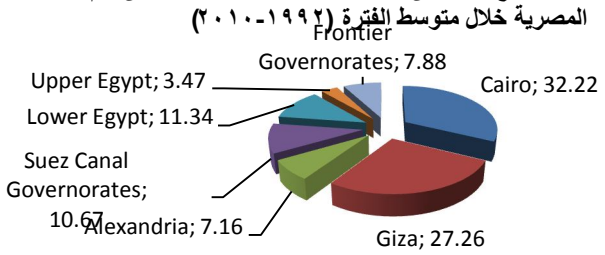

Source: calculations based on GAFI data.

اهم العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبى المباشر فى القطاع الزراعى: تتمثل فى الحاجة الى البحث عن فرص لتامين الاحتياجات الغذائية لزيادة الطلب على الغذاء والتغذية فى معظم الدول المستوردة ذات الكثافة السكانية العالية المتزايدة، ووجود فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك، الطلب المتزايد على الوقود الحيوى وتحول الدول المتقدمة لأنتاج بدائل الطاقة الحيوية من المحاصيل الغذائية مثل استخراج الايثانول من قصب السكر والقمح والذرة السكرية وكذلك استخراج البيوديزل من المحاصيل الزيتية مثل عباد الشمس، فول الصويا ، الفول السوداني وبذور النخيل والقطن، توافر الايدى العاملة انخفاض تكلفة الايدى العاملة، حجم السوق، واتساع السوق الاستهلاكية المحلي، الانظمة الزراعية المناسبة للدول المستقبلة للاستثمار الاجنبى المباشر، وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك، الارض الزراعية من الاصول ذات القيمة المتزايدة فكلما زادت خصوبتها زاد الطلب على الغذاء، توفر البنية التحتية و انخفاض تكاليف النقل، الاستقرار السياسى، كما تتوفر فى مصر فرصة للاستفادة من ظروف تفضيلية للوصول إلى أسواق الدول المجاورة والإتحاد الأوروبي من خلال الاتفاقيات التجارية، بالاضافة الى خصائص وفرص الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى.

خصائص وفرص الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى[31]: يتمتع القطاع الزراعي بفرص استثمارية عديدة لاقامة عدد كبير من المشروعات الزراعية وفي مختلف المناطق والمجالات، " الجانب النباتي أو الجانب الحيوانى والسمكى"، وبالتالي احداث تنمية زراعية تكون قاعدة لتنمية صناعية حقيقية لما يمتلكه هذا القطاع من علاقات وروابط أمامية وخلفية مع القطاع الصناعي بصفة خاصة وبقية القطاعات الاقتصادية بصفة عامة، الموارد المائية المتمثلة في نهر النيل ومياه الأمطار والمياه الجوفية، وبالرغم من ان المياه تمثل عائقا إلا أن هذا القطاع يتمتع بمزايا نسبية في إنتاج العديد من المحاصيل من الخضروات والفواكه على مدار السنة بسبب تنوع المناخ ، مشروعات الانتاج الداجنى والحيوانى، وكذلك الانتاج السمكي وذلك لما تملكه مصر من سواحل للثروة السمكية بمختلف أنواعها والعديد من الصناعات السمكية ، نجاح مصر فى انتاج بعض المنتجات الزراعية العضوية ، مما يتيح فرص تصديرية وخاصة فى إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة وغيرها من المحاصيل ذات القيمة المرتفعة، مع ضرورة مطابقتها لمواصفات الأسواق العالمية ، ووجود الكوادر البشرية والتى يمكن تدريبها وتاهيلها تأهيلا عمليا وعلميا استجابة إلى التغيرات التكنولوجية في القطاع ، وجود البنية التحتية

[31] وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار، **الفرص الاستثمارية الكبرى بجمهورية مصر العربية**،2012.

المناسبة - الاتصالات أو المواصلات والمخازن المبردة وأسواق الجملة ومراكز التدريج والتعبئة-، استغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي المصرى فى بعض المحاصيل عن غيرها من الدول، قرب مصر من أماكن الاستهلاك الرئيسية سواء في الخليج العربي أو الأسواق الأوروبية قياسا بالمنتجين الآخرين الرئيسين في الدول المنافسة، وخاصة فى ظل الإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمار، الأسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة أمام القطاع الزراعي، وقد ازدادت هذه الفرص من خلال الشراكة المصرية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدتها الحكومة مع الدول والمجموعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الطلب المتزايد على منتجات القطاع الزراعي، وهناك فرص عديدة خاصة بالتسويق المباشر (عمليات التصدير) والتصنيع الزراعي والتعبئة والتغليف، مشروعات لاستخدام قش الأرز، مشروعات لإنتاج الزيوت واللبن المجفف وصلصلة الطماطم والكاتشب[32]، تجفيف الفواكه كالعنب مثلا وتصنيع الخضراوات وهذا يتطلب أن يكون هذا التصنيع مبينا على الإنتاج المخصص لهذه الغرض، إضافة إلى عوامل الطلب التقليدية المتمثلة في الزيادة السكانية ،الدخل، وتوافد السياح ، والترويج لفرص الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى.

الجهود الترويجية لفرص الاستثمار فى مصر: لم تقتصر جهود الحكومة المصرية على الأصلاحات فقط بل قامت بجهود في دعم استراتيجية الترويج لفرص الإستثمار في مصر، والتعريف بالأمكانات المتاحة من خلال الاشتراك في المعارض الخارجية وتنظيم مؤتمرات إستثمار على نطاق أفريقيا والعالم العربي كما عقدت العديد من ملتقيات رجال الأعمال وورش العمل، وزودت سفاراتها بالخارج بمعلومات كافية عن فرص الإستثمار المتاحة فى مختلف القطاعت الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي وتقوم بالترويج لفرص الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة في ضوء قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وتعديلاته، كما وقعت مصر العديد من الاتفاقيات التى تساهم فى جذب الاستثمار الاجنبى مثل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية، المناطق الصناعية المؤهلة...الخ، وفيما يتعلق بالجهود الترويجية فقد عقدت الحكومة المصرية مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 13 إلى 15 مارس 2015 لتقديم فرص استثمارية جديدة للمستثمرين في القطاعات الواعدة الرئيسية التي تتمتع بمزايا تنافسية ومن ضمنها القطاع الزراعى، كما وقعت وزارة الاستثمار والتعاون الدولى اتفاقيتين مع مؤسسة التمويل الدولية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، لتعزيز التنمية الزراعية من خلال ضخ استثمارات جديدة بمشاركة القطاعين العام والخاص فى تطوير الصناعات الغذائية ، ودعم مشروع استصلاح 400 فدان فى شمال سيناء[33].

النموذج القياسي: تبحث الدراسة في تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو القطاع الزراعى في مصر خلال فترة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى(2016-1990) باستخدام نموذج يقيس النمو من خلال القيمة المضافة للقطاع الزراعى متغير تابع والذى يعد من أفضل المقاييس لقياس حجم القطاعات الاقتصادية، ، بالاضافة الى استخدام بيانات السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المستقلة وهى الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة، التجارة الخارجية معبرعنها بالانفتاح التجاري بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة، الاقراض الزراعى بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة،

---

[32] فرص الاستثمار المعلنة يوم 24 يناير 2008 على موقع الوزارة على شبكة الانترنت: www.investment.gov.eg

[33] وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، التقرير السنوى 2017،الاستثمار فى التنمية، مصر 2017.

العاملين فى القطاع الزراعى الف عامل، وسعر صرف الدولار الأمريكى بالجنيه، وذلك بالاعتماد على افتراض انه "تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعى في مصر" ، كما يلى:

lnAGI =f (ln FDI, lnTrade openness, ln loans, ln labor and ln EXR)

تم تقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، ووجد أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (Double Log Linear Function Form) ، تعطي أفضل النتائج ، حيث ان افتراض خطية الدالة يساعد فى استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي, وبتقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كالاتى:

$$\mathbf{Ln\gamma} = C + \boldsymbol{\beta_1 Ln X_{1t-1}} + \boldsymbol{\beta_2 Ln X_2} + \boldsymbol{\beta_3 Ln X_3} + \boldsymbol{\beta_4 Ln X_4} + \boldsymbol{\beta_5 Ln X_5} + ì$$

Y= نمو القطاع الزراعى، ويعبر عن القيمة المضافة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة.

X_{1t-1}= الاستثمار الأجنبي المباشر، بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة. بفترة ابطاء، اثر الاستثمار يظهر بعد مضي مدة زمنية (سنة او اكثر) تتوقف على طبيعة ونوع الاستثمار.

X2= التجارة الخارجية, معبر عنه بالانفتاح التجاري بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة.

X3= الاقراض الزراعى, بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة

X4= العاملين فى القطاع الزراعى الف عامل

X_5 = سعر صرف الدولار الأمريكى بالجنيه

Ln = الصيغة اللوغاريتمية

U= المتغير العشوائي.

وبتقدير النموذج القياسى كالاتى:

$$\text{Ln Y} = 5.19 + 0.013\ \text{ln}X_{1\,t-1} + 0.029\ \text{ln}\ X_2 + 0.117\ \text{ln}\ X_3 + 0.815\ \text{ln}\ X_4 + 0.341\text{ln}\ X_5$$

(4.84) (1.04) (2.58)* (1.16) (5.46)* (4.88)*

$F=72$ $R^2=0.93$

تشير قيمة (F) على أن النموذج القياسي معنوي إحصائيا، كما تعبر المعادلة(2)عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل نمو القطاع الزراعى، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية كل من المتغيرات التجارة الخارجية(X2) والقوة العاملة في الزراعة(X4), التغير في سعر صرف الدولار الأمريكى (X5) في حين لم تثبت معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر(X1)، بالرغم من الإشارة الموجبة المتفقة مع الفرضية، وهذا يعنى رفض فرضية الدراسة، كما لم تثبت معنوية الاقراض الزراعى(X3) وقد ترجع عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المخاطرة واللايقين في القطاع الزراعى, وعدم توفر البنية التحتية اللازمة, مما أدى إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة, بالاضافة إلى عدم شفافية ودقة البيانات، وانخفاض نصيب القطاع الزراعى من حجم الاقراض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.

- العلاقة بين قيمة معامل الانفتاح التجاري (X2) ونمو القطاع الزراعى(Y) علاقة طردية، أي أنه بزيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تتسبب فى زيادة نمو القطاع الزراعى بنسبة 0.029.

- العلاقة بين القوة العاملة في الزراعة (X4) ونمو القطاع الزراعى(Y) هي علاقة طردية, أي أنه إذا بزيادة القوة العاملة في القطاع الزراعى بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نمو القطاع الزراعى بنسبة 0.815%.

-العلاقة بين سعر الصرف (X5) ونمو القطاع الزراعى(Y) هي علاقة طردية ومعنوية احصائيا, أي أنه إذا بزيادة سعر الصرف في القطاع الزراعى بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نمو القطاع الزراعى بنسبة

.341%، مع الاخذ فى الاعتبار إن التغير فى سعر صرف الدولار يؤثر تأثيراً موجبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الزراعة بينما يؤثر تأثيراً سالباً على الاستثمارات الزراعية الخاصة، خاصة بعد تحرير سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء وارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه، مما يعكس قيمته الحقيقية ، مما ادى الى التاثير الموجب للتغير فى سعر صرف الدولار على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما يؤثر إنخفاض قيمة الجنية المصرى تأثيراً عكسيا على الاستثمارات المحلية الزراعية، بسبب ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات نتيجة استيراد مستلزمات الإنتاج ، مما قد يتسبب فى تدهورها وخسارتها ، كما يشير معامل التحديد(R^2)، إلى ان المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع(Y) الذي يمثل نمو القطاع الزراعى.

عينة الدراسة الميدانية: نتيجة عدم توفر بيانات متكاملة ومتسقة وموحدة مما يؤدي إلى عدم إمكان عرض المشاكل الاقتصادية من جوانبها المختلفة وبسلاسل زمنية متكاملة وحديثة، تم اللجوء إلى المصادر الأولية حيث أن المصادر الثانوية غير كافية لتحليل موضوع البحث، من خلال استمارة استبيان صممت خصيصا لهذا الغرض ووزعت على المستثمرين محليين واجانب "عرب"، ، وذوى الخبرة بمجال الاستثمار فى محافظة القاهرة الكبرى، وقد أوضحت نتائج الاستبيان لمجموعة من المستثمرين بالمقابلة الشخصية أو المراسلة لعدد (36) مستثمرا من جنسيات متعددة عام 2016 /2017، وعدد (64) من ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار حول مدى ملائمة المناخ الاستثمارى فى مصر، وأهم العوامل المحفزة والجاذبة، والمثبطة او الطاردة للاستثمار، والمشروعات المرغوبة...الخ.

اولا: هناك العديد من التحديات والعقبات التي تواجه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والتي تتعلق بثلاث مجموعات رئيسية وهي قاعدة الموارد الطبيعية، إصلاح السياسات، والمؤسسات كما يلى:

- **المجموعة الأولى" قاعدة الموارد الطبيعية، ":** وتتضمن محدودية موارد الأراضي والمياه ، وعدد وخصائص السكان، مثل ضعف المستوى التعليمى والصحى للقوى العاملة ، اخلاقيات العمل السلبية السائدة فى القوى العاملة، ضعف البنية التحتية، بنسبة تمثل حوالى 56%، 100%، 100% من اجمالى عدد المستثمرين، بينما بلغت حوالى حوالى 66%، 100%، 100% من اجمالى ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة.

- **أما المجموعة الثانية والثالثة" إصلاح السياسات، والمؤسسات":** فتتعلق بالإنحياز للمدن ونظم التخطيط شديدة المركزية، صعوبة تحديد المسئوليات الوظيفية لبعض الأجهزة الحكومية، عدم تفعيل مكاتب الاستثمار فى المحافظات المختلفة بالرغم من انتشارها وقصر بعض الاختصاصات والسلطات على الهيئة العامة للاستثمار وعدم منحها لتلك المكاتب مثل سلطة تخصيص الأراضى والعقارات ومنح التراخيص، بعض اجراءات المصادرة وخاصة بعد ثورة يناير 2011 – اثر سلبيا على ثقة المستثمرين فى فرص الاستثمار فى مصر- ، بنسبة تمثل حوالى 100%، 81%، 47%،100% من اجمالى عدد المستثمرين، بينما بلغت حوالى حوالى 100%، 70%، 55%، 63% من اجمالى ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة. بالاضافة الى عدم دقة البيانات عن المواقع الاستثمارية، معوقات التصدير، زيادة معدلات التضخم. وبالنسبة لأساليب إصلاح السياسات وتحريرها وضآلة الاستثمار في الزراعة لارتفاع المخاطرة واللايقين فى القطاع الزراعى، المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الزراعية المستوردة على الانتاج المحلي ووجود قطاعات منافسة في جذب الاستثمارات مثل قطاع االبترول والصناعة والتي توفر فرص استثمارية بعائد اكبر واسرع وبدرجة أقل من المخاطرة بالنسبة للمستثمر، ومشكلات الاستقرار السياسي، بنسبة تمثل حوالى 100% من اجمالى عدد

المستثمرين وذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة، مما ادى الى توزيع الاستثمارات على نحو غير متكافئ، بالاضافة الى عقبات مؤسسية اخرى مثل تغيير الدور الذي تقوم به الدولة، المحليات، الفساد + البيروقراطية، ضعف إمكانات الحصول على المرافق الأساسية وعدم كفايتها وكذلك ضعف التمويل الريفي الفعال والكفؤ، كما ان هناك معوقات ترجع للمستثمر نفسه مثل النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر العربي حيث ان المستثمر العربي لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات لأنه يريد تحقيق ارباح بسرعة ودون انتظار لفترة طويلة ومشروعات غير مكلفة ، المغالاة فى تقدير العوائد نتيجة عدم دقة البيانات ادى الى ان بعض المشروعات التي أنشئت كانت التكلفة أعلى من العائد مما اثر على استمراريتها، بالاضافة الى أن انخفاض مستوى دراسات الجدوى لاقتصادية لعدم الاهتمام بالجوانب الفنية والتسويقية، وسؤ اختيار الإدارة الكفوءة المؤهلة للتعامل مع بيئة الاستثمار ومتغيراتها، وسوء اختيار أنماط وأدوات التمويل لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية واجنبية "لارتفاع سعر الفائدة"، ضعف مستوى الخدمات التسويقية نتيجة وجود الحواجز والقيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات، قصور الجهود المبذولة محليا وخارجيا، وعدم قدرتها على تسويق السلع التي تنتجها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخزون وضرورة تخفيض الإنتاج إلى حد قد يفقد المشروع جدواه المالية، عدم مراقبة تطبيق المواصفات القياسية، وتفشي الفساد الإداري، جدول (1) بالملحق.

ثانيا: من اهم سلبيات الاستثمارات الاجنبية المباشرة: تبين من جدول (1) بالملحق، ان هناك العديد من السلبيات التي تواجه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومن اهمها تؤدى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى فقد الإيرادات الضريبية بسبب حصول الشركات الأجنبية على إعفاءات ضريبية، تؤدى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى وجود الاقتصاد المزدوج نتيجة وجود قطاع متقدم" الشركات الأجنبية "، وقطاع متخلف " الشركات المحلية"، يمثل تدفق أرباح الشركات الأجنبية للدولة الأم عبء على ميزان المدفوعات المصرى، تؤدى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اضرار بيئية مما يمثل عبء على ميزانية الدولة، بنسبة تمثل حوالى 53%، 42%، 28% من اجمالى عدد المستثمرين، بينما بلغت حوالى حوالى 86%، 70%، 36% من اجمالى ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة.

ثالثا: من اهم ايجابيات جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة والعربية: يضفى الالتزام بتطبيق اخلاقيات العمل فى القوى العاملة معايير او صفة الدولية على الشركات المحلية، وتساهم الاستثمارات الاجنبية فى توفير فرص عمل والحد من البطالة، يساعد الالتزام بتطبيق لوائح العمل على تمكين الشركات المحلية من الاندماج او التحالف مع شركات اجنبية، في جلب واستقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي، تساعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة على زيادة قيمة الصادرات المصرية، ومن ثم دعم ميزان المدفوعات، بنسبة تمثل حوالى 61%، 100%، 89%، 56% من اجمالى عدد المستثمرين، بينما بلغت حوالى حوالى 83%، 94%،91%،53% من اجمالى ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة، جدول (1) بالملحق.

رابعا: اهم المجالات الجاذبة للاستثمار المحلى والاجنبى والعربى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة: وتمثلت مجالات الاستثمار المرغوبة لدى المستثمرين فى مجال الزراعة، مثل الغذاء والتبغ، الصناعات الغذائية كصناعة الألبان واللحوم والمخبوزات، واستصلاح الأراضى الجديدة، الاسمدة والمبيدات، بنسبة تمثل حوالى94%، 72%، 53%، 28%من اجمالى عدد المستثمرين، بينما بلغت

حوالى 94%، 77%، 59%،36% من اجمالى ذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة، جدول (1) بالملحق.

خامسا: اهم المقترحات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية والعربية فى القطاعات الاقتصاديةالمختلفة: يوضح جدول (1) بالملحق اهم المقترحات لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية والعربية، حيث اتفق جميع مفردات عينة البحث على ان الالتزام بتطبيق **اخلاقيات العمل فى القوى العاملة** ، بنية أساسية جيدة، بالاضافة الى الاستقرار السياسى وعدم جواز التأميم أو المصادرة ،الإصلاح الاقتصادي التكيف الهيكلى، منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية، مدى سهولة اداء الاعمال، التخطيط، والاعلان المسبق لمجالات الاستثمار الأجنبى المباشر، يساهم ايجابيا على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشربنسبة تمثل حوالى100%، من اجمالى عدد المستثمرين، وذوى الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار فى عينة الدراسة، بالاضافة الى توقيع اتفاقات ثنائية مع العديد من الدول، المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية، تحرير التجارة الخارجية، إعفاءات جمركية، توافر الموارد الطبيعية، تحرير سعر الفائدة، توحيد الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية، حق تملك الأرض، توافر خرائط استثمارية مدروسة، الاعتماد على والثقة من تجارب لمستثمرين سابقين، توافر ورخص تكلفة العمالة ، وتوافر وسائل الإتصال والموقع الجغرافى.

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج , توصي الدراسة بالآتي :

1. توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في مصر، وإقامة واستثمار المعارض الدولية لعرض البرامج والكتيبات عن فرص الاستثمار.
2. الاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى، مع الحفاظ على ما تحقق من نتائج ايجابية لهذا البرنامج ، والدعم المتواصل لها، بتحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات، لزيادة الثقة والامان لدى المستثمرين
3. تعزيز وتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى، وتوفير بنية تحتية ضرورية للاستثمار "الماء والكهرباء والطرق والاتصالات ...الخ". لاهميتهم فى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.
4. تعزيز اطر التكامل والتعاون الاقتصادى الدولى بصفة عامة اعطاء اولوية لجذب رؤوس الأموال العربية لتشجيع الاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة
5. ضرورة تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية والاقاليم الجغرافية من حيث توجيه الاستثمارات،وذلك من خلال محاولة الحكومة دفع وتشجيع المستثمرين في توجيه الاستثمارات بشكل يتناسب مع الموارد والامكانات المتاحة وغير المستغلة في كل اقليم وقطاع اقتصادي، وفق نظام من الأولويات يضمن عدم تركزها و/ او اهمالها لقطاعات او اقاليم معينة لتحقيق التنمية المستدامة.
6. إتباع سياسة انتقائية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة للأنشطة المستهدفة، وربط الإعفاء الضريبي بحجم التصدير مما يشجع على زيادة الإنتاج ويخفض نسبة البطالة ، ويستدعي ذلك الاتى: ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات ، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشرإلى قطاعات اقتصادية يحقق فيها قيمة مضافة للاقتصاد المصري، منح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة الزراعية التي تنتج بغرض التصدير مقارنة بالموجهة للسوق المحلي ، وكذلك للاستثمارات التي تقدم برامج لتأهيل وتدريب العمالة المحلية بما يمكن من زيادة إنتاجيتهاو القدرة على استيعاب التقنية الحديثة ، منح معاملة

تفضيلية في الأنشطة المكثفة للعمل بما يؤدي إلى تخفيض البطالة وايضا للأنشطة التي تعمل على استخدام المواد الخام المتوفرة محليا.

7. تبني نماذج عمل "Inclusive Business Models" لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر، وهي تقوم على تحقيق منافع متبادلة بين الاستثمار والمواطني المحليين ذ" كموردين لمستلزمات النشاط، أو كعاملين أو كموزعين للسلع و الخدمات" مما يساعد على توفير فرص العمل وزيادة وتحسين مستوى معيشتهم.

ويتم تنفيذ التوصيات السابقة من خلال العديد من الوزارات والمؤسسات المعنية المنوط بها ذلك ، مثل وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، وزارة الاعلام، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، وزارة التخطيط، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى، بالاضافة الى مكاتب السفارات فى مختلف الدول.

المراجع

1. احمد ابو اليزيد الرسول-**السياسات الاقتصادية الزراعية "رؤى معاصرة"** مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر-مصر-2004.
2. احمد حسين عبدالحميد الغنيمى- **الاصلاح الاقتصادى فى الزراعة المصرية** –كلية الزراعة-قسم الاقتصاد الزراعى-جامعة الاسكندرية-2007.
3. أميره حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البنية الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)**، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005/2004.
4. البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**،اعداد مختلفة.
5. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1991 .
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،إصدار 1999/1 ،الكويت،ص 2.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** ،الكويت، اعداد مختلفة.
8. المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العالمي**. اعداد مختلفة.
9. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، http: // www.sis.gov.eg/Ar/lastpage.aspx/catagory-ID=424
10. برنامج الأمم المتحدة الانمائي،» **تقرير التنمية البشرية** - 2014 المضي في التقدم :بناء المنعة لدرء المخاطر ،2014.
11. خليل حسين، **السياسات العامة**، دار المنهل اللبنانى، بيروت، ٢٠٠٦
12. دريد محمود السامرائي" **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية** "مركز دراسات الوحدة العربية 2006 ص48.
13. رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل،**اطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار فى مصرفى ضوء المتغيرات العالمية**، رسالة دكتوراة،جامعة عين شمس، مصر 2003.
14. رئاسة الجمهورية ،المجالس القومية المتخصصة،" **موسوعة المجالس القومية المتخصصة** "،المجلد الثاني والثلاثون،الكتاب السنوي، 2005-2006.

15. على عبد الوهاب إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.

16. فرص الاستثمار المعلنة يوم 24 يناير 2008 على موقع الوزارة على شبكة الانترنت: www.investment.gov.eg

17. محمد سلطان أبو على (دكتور) ، **تحرير الاقتصاد المصري**، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين

18. وزارة التنمية الاقتصادية ، الخطة الخمسية السادسة(2007/08 -2011 /2012) ، ص 60.

19. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمى2014**،الاستثمار فى اهداف التنمية المستدامة:حطة عمل، نيويورك وجنيف، الامم المتحدة،2014.

20. وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار، **الفرص الاستثمارية الكبرى بجمهورية مصر العربية**،2012.

21. Alasrag, Hussien. "**Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries".** Munich Personal RePEc Archive, no. 2230 (December 2005), http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf
22. Centre International pour le Règlement des Différends Relatifs aux Investissements CIRDI,**Rapport annuel 2014**, Washington, DC : Banque Mondiale, 2014, p 9-13.
23. **Egypt in the global economy: strategic choices for savings,investments, and long term growth**", doing business, 1st march 1998.
24. Elizabeth Asiedu (2002), "**On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?"** , World Development, Vol. 30, No. 1, P. 109.
25. FAO **International investments in agriculture in the Near East. Evidence from Egypt,Morocco and Sudan.** Rome: FAO. (2011).
26. Saleh S.Abdelazim, **Structural Adjustment and the Dismantling of Egypt's Etatist System,** Doctoral dissertation, Sociology, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University, November 15, 2002, p 22-23.
27. Unctad : **World Investment Report**, different issues.
28. UNCTAD, **Inward FDI Performance and Potential Index Rankings**,1990-2010,www.unctad.org/fdistatistics
29. World Economic Forum, **Global Competitiveness Reports**, different issuse
30. World Bank Doing Business 2013. *Ranked out of 185 economies around the world.2013.
31. World Bank ، http://data.albankaldawli.org

الملحق
جدول(1) نتائج اراء المستثمرين وذوى الخبرة فى مجال الاستثمار المحلى والاجنبى المباشر، والعربى فى مصر

البيان	المستثمرين		ذوى الخبرة بالاستثمار	
	العدد	%	العدد	%
اهم معوقات الاستثمار من وجهة نظركم:				
-اخلاقيات العمل السلبية السائدة فى القوى العاملة	36	100	64	100
-ضعف المستوى التعليمى و الصحى للقوى العاملة	20	56	42	66
-الإنحياز للمدن ونظم التخطيط شديدة المركزية	36	100	64	100
-الاستقرار السياسي	36	100	64	100
-عدم تفعيل مكاتب الاستثمار فى المحافظات المختلفة بالرغم من انتشارها .	17	47	35	55
-الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة فى ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات	12	33	27	42
-نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي	31	86	38	59
-عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الواعدة والجاذبة للاستثمار وإتباع سياسات غير مرنة مع المستثمر	26	72	33	52
-تعد مشكلة التعثر بالنسبة للمشروعات الاستثمارية من أخطر المشكلات التى تواجه الاستثمار ،لكونها أضرت بسمعة الاستثمار	19	53	36	56
-التضخم	36	100	40	63
-اجراءات المصادرة وخاصة بعد ثورة يناير 2011	36	100	40	63
-صعوبة تخصيص الأراضي وارتفاع سعرها	11	31	39	61
-صعوبة عمليات التخليص الجمركي	25	69	13	21
-الفساد	23	64	24	38
-ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض المواد.	34	94	32	50
-صعوبة تحديد المسئوليات الوظيفية لبعض الأجهزة الحكومية.	29	81	45	70
معوقات اثناء البدء في المشروع مثل: ضعف البنية التحتية ، تسجيل الملكية، المحليات، الفساد + البيروقراطية، استخراج تراخيص البناء، الصرف الصحى، التأخير في إجراءات القضاء	31	86	52	81
معوقات اثناء تنفيذ وتشغيل المشروع مثل ضعف البنية التحتية، نزاعات الاراضي، ندرة المياه، الادارة والمحليات ، الفساد + البيروقراطية، لضرائب، حماية المستثمر	31	86	55	86
-ارتفاع المخاطرة واللايقين فى القطاع الزراعى	36	100	64	100
- المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الزراعية المستوردة على الانتاج المحلي	36	100	64	100
- ضعف البنية التحتية	36	100	64	100
اهم سلبيات جذب المزيد من الاستثمارات من وجهة نظركم:				
تؤدى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى فقد الإيرادات الضريبية بسبب حصول الشركات الأجنبية على إعفاءات ضريبية.	19	53	55	86
- ضعف القدرة التنافسية للشركات المحلية، يظهر اثر المزاحمة	29	81	58	91
- تؤدى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى وجود الاقتصاد المزدوج نتيجة وجود قطاع متقدم" الشركات الأجنبية "، وقطاع متخلف " الشركات المحلية".	15	42	45	70
- تؤدى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اضرار بنيه مما يمثل عبء على ميزانية الدولة.	10	28	23	36
- يمثل تدفق أرباح الشركات الأجنبية للدولة الأم عبء على ميزان المدفوعات المصرى.	3	8	32	50
- توجد علاقة طردية بين مستويات الأجور فى الشركات الأجنبية ومستويات الأجور فى الشركات المحلية ، مما يؤدى الى ضعف القدرة التنافسية للشركات المحلية.	19	53	33	52
اهم ايجابيات جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبيةالمباشرة والعربية من وجهة نظركم:				
- يضفى الالتزام بتطبيق اخلاقيات العمل فى القوى العاملة معايير او صفة الدولية على الشركات المحلية.	22	61	53	83
- يعد الاستقرار الحكومى، واستقرار السياسات الاقتصادية مكملا لاتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم.	36	100	64	100

32	89	52	81	- خفض كمية قيمة الواردات المصرية.
36	100	60	94	- توفير فرص عمل والحد من البطالة
20	56	34	53	- زيادة قيمة الصادرات المصرية، ومن ثم دعم ميزان المدفوعات
32	89	58	91	- يساعد الالتزام بتطبيق لوائح العمل على تمكين الشركات المحلية من الاندماج او التحالف مع شركات اجنبية، في جلب واستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي
30	83	56	88	- تدريب العمالة المصرية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة.
25	69	43	67	- جلب التكنولوجيا الحديثة للسوق المحلي.
				اهم المجالات الجاذبة للاستثمار المحلى والاجنبى والعربى فى مصر بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة
32	89	59	92	- القطاع الصناعى" الآلات الصناعية والمعدات والأدوات"
36	100	64	100	- قطاع البترول "الفحم والنفط والغاز الطبيعي
24	67	39	61	- قطاع الخدمات
33	92	56	88	- العقارات، مواد البناء والتشييد
10	28	23	36	- صناعة المبيدات والاسمدة
34	94	60	94	- الغذاء والتبغ
19	53	38	59	- استصلاح واستزراع الاراضى
22	61	46	72	- انتاج حيوانى وداجنى وسمكى
26	72	49	77	- الصناعات الغذائية مثل منتجات الالبان صناعة حلويات والمكرونة ،صناعة المياه المعدنية ، (دهن حيواني) ، واخرى.
				اهم المقترحات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية والعربية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة من وجهة نظركم:
36	100	64	100	- الالتزام بتطبيق اخلاقيات العمل فى القوى العاملة
36	100	64	100	- الاهتمام بكفاية البنية التحتية.
36	100	64	100	- الاستقرار السياسى، والاستقرار الحكومى
33	92	55	86	- اللوائح الضريبية و معدل الضريبة
28	78	46	72	-الشفافية وتشجيع الحكومة المصرية للمستثمرين على التعرف على الوضع الراهن للمؤسسات المحلية
12	33	60	94	-وضع معيار العمالة كأحد متطلبات قبول الاستثمار الأجنبى المباشر.
10	28	50	78	-عمل دراسات مقارنة خاصة باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر قبل وبعد التوعية باهمية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
36	100	64	100	-التخطيط، والاعلان المسبق لمجالات الاستثمار الأجنبى المباشر.
36	100	64	100	-تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى للتعرف على السلبيات والايجابيات ومحاولة ايجاد حلول للسلبيات
36	100	64	100	-منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية.
25	69	59	92	-مراجعة ودراسات جميع الاتفاقيات التجارية التي دخلت فيها مصر مع العديد من الدول وبيان جدواها قبل المضي باتفاقيات تجارية جديدة
36	100	52	81	-مدى سهولة أداء الأعمال.
22	61	49	77	-تشجيع الباحثين لعمل دراسات حديثة لبيان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة والفقر ومستوى الرفاهية للتعرف على جدوى الاستثمار الاجنبي .
28	78	43	67	-الاهتمام بتنمية الموارد البشرية.
31	86	40	63	-استعادة النمو الاستهلاكي لاستقطاب استثمارات أجنبية غير بترولية
22	61	56	88	-خفض التضخم وسعر الفائدة.

المصدر:عينة الدراسة الميدانية نتائج الاستبيان2017/2016.